٢٠٢٤/٣/٢

أضواء على الاقتصاد البحريني في عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما تمضي مملكة البحرين في تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي، التي أطلقتها في أكتوبر ٢٠٢١ بعد جائحة كورونا، فقد قاد نمو القطاعات غير النفطية الاقتصاد البحريني في ٢٠٢٣، وغدت هذه القطاعات بالفعل تمثل النسبة الأكبر في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فيما حققه الاقتصاد من نمو في الربع الثالث لعام ٢٠٢٣ بلغ ٥٠٢٪ بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، كان مدعومًا بارتفاع نمو القطاعات غير النفطية بنسبة ٥٠٤٪، بعد أن بلغت نسبة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٨٣,٦٪.

ووفقا للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، فقد استقر مؤشر التضخم عند نسبة ٢٠٠٪، ما يشير إلى كفاءة السياسات التي أدت إلى هذه النتيجة، برغم الأوضاع العالمية، المتسمة بشكل عام بارتفاع معدلات التضخم، وما اتبعه الفيدرالي الأمريكي، بشأنها من رفع مستمر لأسعار الفائدة، وقد قاد القطاعات غير النفطية في هذا النمو قطاع السياحة، بنسبة نمو ٤٠٩٪، نتيجة لارتفاع معدلات إشغال الفنادق، بنسبة إشغال في الربع الثالث نحو ٤٩٪، وزيادة الليالي السياحية بنسبة ٩٠١٧٪، لتصل إلى ٨٠٤ ملايين ليلة سياحية .

وكان القطاع الثاني في معدلات النمو هو قطاع المشروعات المالية، محققًا نموا بمقدار ٤٠٨٪، فيما أصبح يمثل ١٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح يقود القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في هذا الناتج .وجاء في المرتبة الثالثة قطاع التجارة محققًا نسبة نمو ٩٠٥٪، ثم قطاع الأنشطة العقارية ٢,٨٪ .وتجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الثالث ٢٠١ مليار دينار بحريني، ليصل رصيده إلى ٩٠١٥ مليار دينار، بزيادة قدرها ٤٠١٩٪ على أساس سنوي.

وبالفعل، ظهر هذا النمو للاقتصاد البحريني في عدد من التقارير الدولية، إذ حلت المملكة في المرتبة ٤٤ عالميًا، ضمن مؤشر تنافسية المواهب العالمي ٢٠٢٣، وحافظت على مركزها الأول خليجيًا ضمن مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠٢٣، وجاءت في المركز الرابع عالميًا ضمن تقرير التنمية المالية الإسلامية ٢٠٢٣، وغدت ضمن الدول الـ١٠ الأولى عالميًا في مؤشر تنمية المعلومات والاتصالات ٢٠٢٣، مسجلة ٥٠٩٦ من أصل ١٠٠ نقطة.

وفي يوليو الماضي، أشادت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي، إلى البحرين بما قطعته البلاد من خطوات مهمة في تنويع اقتصادها، أدت إلى تراجع اعتماده على الهيدروكربونات، لاسيما من حيث الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات المالية، بعد أن حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين ٩٠٤٪ في ٢٠٢٢، مدفوعًا بالاقتصاد غير النفطي، الذي نما بنسبة لافتة بلغت ٢٠٦٪ في أعلى معدل تسجله المملكة في ١٠ أعوام، وكان هذا

النمو مدفوعًا بشكل أساسي بقطاع الخدمات المالية وقطاع الضيافة، فضلاً عن التصنيع، فيما غدا الاقتصاد البحريني أحد أكثر الاقتصادات تنوعًا في مجلس التعاون الخليجي .

وفي يوليو الماضي أيضًا توقعت وكالة فيتش سوليوشنز، تحقيق المملكة نموًا إيجابيًا، في إيرادات قطاع السياحة خلال ٢٠٢٣، وتوقعت أن تحقق ٨٠٤ مليارات دولار من هذا القطاع، في مقابل ٤ مليارات دولار حققتها في ٢٠٢٢، بزيادة ٥٠٪ على المستهدف، فيما أكدت فاطمة بنت جعفر الصيرفي، وزيرة السياحة في أغسطس الماضي، أن مؤشرات النمو التي حققها القطاع، قد تجاوزت ما هو مرسوم في استراتيجية البحرين السياحية) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، التي تسعى أن تصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١،٤٪ في ٢٠٢٦.

وتأكيدًا لهذا التحليل، اعتمدت هذه الاستراتيجية أربع أولويات؛ هي تسهيل الدخول، والجذب السياحي والتسويق والترويج، والإقامة .وفي النصف الأول لعام ٢٠٢٣ قفز إجمالي عدد الزوار الوافدين لأغراض السياحة إلى ٩٠٥ ملايين، مقارنة مع ٩٠٣ ملايين في الفترة نفسها عام ٢٠٢٢ بزيادة ٥١٪، وزاد إجمالي عدد الليالي السياحية بنسبة ٥٤٪، لتصل إلى ٩٠٨ ملايين ليلة سياحية، مقابل ٥،٨ ملايين ليلة سياحية لنفس الفترة عام ٢٠٢٢، كما ارتفع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في النصف الأول لعام ٢٠٢٣ بنسبة ٤٨٪ لتصل إلى ٩٢٤ مليون دينار، مقارنة مع ٦٢٣ مليون دينار لنفس الفترة عام ٢٠٢٢ .

علاوة على ذلك، أعلنت منظمة السياحة العالمية، في أكتوبر الماضي اختيار المملكة لاستضافة النسخة التاسعة من المنتدى العالمي لسياحة الأطعمة ٢٠٢٤، في ضوء ما تتميز به من مقومات سياحية وترفيهية، وكواجهة من أبرز الواجهات في فنون الطهي على مستوى الشرق الأوسط، وفي نفس الشهر تم اختيار المنامة عاصمة للسياحة الخليجية ٢٠٢٤، خلال اجتماع الوزراء المسؤولين عن السياحة في مجلس التعاون الخليجي.

وفي النصف الأول لعام ٢٠٢٣ أضاف قطاع المشروعات المالية، للاقتصاد البحريني ١٩٠١ مليار دينار، مقارنة بـ١٣٠١ مليار دينار لنفس الفترة من عام ٢٠٢٢، وبنسبة نمو ٨٠٤٪ بالأسعار الجارية .وقد توزعت هذه الإضافة بين المؤسسات المالية المحلية ٤٠٩ ملايين دينار، والمؤسسات المالية الخارجية ٤٠١ مليون دينار، وقطاع التأمين ٣٦٥ مليون دينار .وفي أكتوبر ٢٠٢٣، احتضن مركز البحرين العالمي للمعارض، منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية، بحضور أكثر من ٩٠٠ مشارك من بينهم أبرز القيادات الإقليمية والمالية في القطاع المالي، وذلك بعد وصول الابتكار في البيئة الداعمة للتكنولوجيا المالية في البحرين إلى آفاق جديدة، مدعومًا بجهود التحول الرقمي على مستوى المملكة .

ومن المعلوم، أن مملكة البحرين قد تميزت تقليديًا كمركز مال وأعمال المنطقة الخليجية، بإجمالي ٣٥٦ مؤسسة مالية، يبلغ إجمالي عدد العاملين فيها أكثر من ١٤ ألفا بنسبة بحرنة ٦٩٪، فيما يبلغ العدد الإجمالي للبنوك ٨٦، منها بنوك تجزئة ٣٠ وبنوك جملة ٥٦، وعدد مؤسسات التأمين المصرح لها ١٣٨.

وفي مجال الصناعة، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة برنامج المصانع الذكية، الذي يستهدف تحويل ٣٠٠ مصنع إلى مصانع متقدمة ومستدامة بحلول ٢٠٢٦، علاوة على تدشين برنامج تكامل لتعزيز المحتوى المحلي في الصناعة، إضافة إلى انضمام البحرين إلى الشراكة الصناعية التكاملية إلى جانب الإمارات، والأردن، ومصر.

وفي إطار خطة التعافي الاقتصادي، أطلقت المملكة في أبريل الماضي الرخصة الذهبية، والمشروعات التي تتأهل للحصول عليها هي التي توفر أكثر من ٥٠٠ وظيفة محلية أو تقوم باستثمار أكثر من ٥٠ مليون دولار خلال أول ٥ سنوات لها في البحرين .وتعزز هذه الرخصة تنافسية البحرين لجذب الاستثمارات ونموها الاقتصادي، وتشجع التحول الرقمي للاقتصاد، وتمنح الشركات محلية أو أجنبية .وبمقتضاها تتمتع بمزايا أولوية في تخصيص الأراضي، والبنية التحتية والخدمات، وتيسير الوصول إلى الخدمات الحكومية، والدعم من صناديق التنمية المحلية، فيما تستهدف خطة التعافي الاقتصادي استقطاب ٥.٢ مليار دولار استثمارات مباشرة بنهاية ٢٠٢٣ .وفي يونيو الماضي، منحت البحرين الرخصة الذهبية لـ٥ مشاريع بقيمة ٤٠١ مليار دولار، ومن المتوقع أن تسهم المشاريع الجديدة ومشروعات توسعة الأعمال في خلق١٤٠٠ فرصة وظيفة محلية خلال السنوات الثلاث القادمة، في قطاعات الخدمات المالية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي نفس السياق، أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل، في يوليو ٢٠٢٣ قرارها رقم) ٨(، بشأن اعتماد الخطة الوطنية لسوق العمل) ٢٠٢٣–٢٠٢٦(، مستهدفة خلق فرص عمل نوعية للمواطنين لجعلهم الخيار الأفضل للتوظيف، ومواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة، فيما أنجزت وزارة العمل الخطة الوطنية لسوق العمل) ٢٠٢١–٢٠٢٣ (بنسبة ٩١٪ من مبادراتها، التي استهدفت تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين الباحثين عن عمل، لضمان حصولهم على الفرص الوظيفية المناسبة، وتقليص فارق التكلفة بين العامل البحريني والأجنبي.

على العموم، عكس نمو القطاعات غير النفطية، جهود تحقيق برنامج عمل الحكومة) ٢٠٢٣–٢٠٢٦(، الذي يقوم على أولويات رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم، والعدالة، والأمن والاستقرار، والتعافي الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وخدمات حكومية ذات جودة وتنافسية .ولتحقيقه كانت ميزانية المملكة) ٢٠٢٣–٢٠٢٤(، وفيما انخفض العجز الفعلي في الميزانية في النصف الأول لعام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٪ عن تقديرات الموازنة، ليصل إلى ١٠١٠ مليار دولار، ففي الاجتماع المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تم التوافق على الالتزام بأهداف برنامج التوازن المالي، والاستمرار في تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات للوصول إلى نقطة التوازن، وتم تحديد الأولوية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وإطلاق مبادرات لزيادة رواتب المواطنين في القطاع الخاص، وإلى هذا تمضي البحرين في تنفيذ مشروعات خطة التعافي الاقتصادي، لبناء اقتصاد متنوع متحرر من الاعتماد على النفط، يوفر فرص عمل نوعية للمواطنين، ويرفع مستوى معيشتهم.